الفصل السابع

الديمقراطية

obeikandl.com

الفصل السابع:

الديمقراطية:

ملخص

والديمقراطية حكومة الشعب يحكم، أو على الأقل بأغلبية. يمثل الأغلبية توافق في آراء، أو تحالفات المصالح، بل هي حماية مصالح الأقليات من خلال الحقوق الليبرالية. تقليديا، الديمقراطية تعني حكومة تمثيلية، ولكن المبرر الرئيسي للديمقراطية هو تقرير المصير، وقد أدى هذا في السياسة الاجتماعية إلى تركيز على المشاركة.

والديمقراطية هي الحكومة للشعب، والشعب. الحكومة، أو القاعدة، هو قانون لاتخاذ القرارات من خلال مؤسسات الدولة التي تؤثر على نفسه أو غيره. وبطبيعة الحال، كل من الحكومة، حكومة الشعب. الرأي القائل بأن الحكومة للشعب–أو في مصالحهم–يرتبط ارتباطاً وثيقا بفكرة دولة الرفاهية، مما يساعد على تفسير لماذا فكر دولة الرفاه بأنه الديمقراطية. ولكن الحكومة للناس ليس سمات مميزة للديمقراطية. ذكر توماس هوبز، في القرن السابع عشر، أن المبدأ الأساسي للحكومة جميع ليكس est سوبريما populi salus–رفاهية الشعب أعلى قانون– لكن يقال مع ذلك أن هذه أفضل طريقة لتحقيق عن طريق استبداد الخيرين. (١٦٥١) الميزة التي تقوم بتعيين الديمقراطية وبصرف النظر عن أشكال أخرى من الحكومة أن يتم ذلك عن طريق الشعب. والحكومة بالشعب ليس بالضرورة ضمانا لما الرعاية الاجتماعية.

وهناك افتراض أن الناس من المحتمل أن تريد ما هو جيد بالنسبة لهم، ولكن، كما يوحي الوسيطة في الفصل الاول، إشباع الرغبات جزء فقط من الرعاية الاجتماعية. الكثير من الحال بالنسبة للديمقراطية هو قضية من أجل تقرير المصير، ويعتمد على الرأي القائل أن الناس هم أنفسهم قضاة أفضل لمصالحها الخاصة.

الحكومة بالشعب مثالي، ولكن مثالي الذي يتم تفسير في عدة طرق مختلفة؛ نادراً ما بلد في العالم لا تقع المطالبة بأن تكون الديمقراطية. ويعطي حيوية (١٩٧٥) عددا من التعاريف من حكم الشعب. أنها قد تعني أن الجميع فعلا يحكم، أو تشارك في الإدارة. قد يعني أن الحكام مسؤولة أمام الشعب–أن القرارات يمكن تصحيح، وتغيير أو على الأقل فعالية واعترض على الناس الذين لديهم بعض الجزاءات–أو مسؤولة أمام ممثلي الشعب. في

بعض الديمقراطيات، ويتم اختيار الحكام بالشعب، أو ممثليهم. (ويمكن اختيار حكام دون الخضوع للمساءلة في وقت لاحق: حية ويقول أن هذا غير كاف للديمقراطية). وأخيراً، القاعدة قد يكون في مصالح الشعب–هو ل لهم. وهذا لا يميز بوضوح ديمقراطية من أي شكل آخر من الحكومة، وهو مرة أخرى غير كافية.

إذا كان يعتبر الشعب إلى مجموعة من الأفراد، وكل منها بلده أو بلدها من الرغبات أو المعتقدات، ثم الحكومة بالشعب وسيلة لهم لطرح وجهات نظرهم المختلفة وتلبية ما يريد. إذا كان الشعب كيان جماعي–مثل المجتمع–يعني الحكومة الشعب بأن الأشخاص تعمل لغرض مشترك ب. وسوف يكتب روسو (١٧٦٢) من عام، موجها نحو تحقيق مشتركة جيدة. وسوف فكرة عامة هو واحد مصطنعة، حتى ولو أننا نميل في بعض الأحيان القول أن المجتمع أو الشعب الموافقة على سياسات معينة: هناك هو لا العقل الجماعي. ولكن على الرغم من أنه قد يكون هناك تضارب في المصالح بين أفراد المجتمع، قد يكون من الممكن التحدث عن مصلحة مشتركة: يمكن تحديدها مع أحدث مفاهيم الرعاية الاجتماعية التي نوقشت في الفصل ١، وأنه يخضع لنفس التحفظات. الاعتراض الرئيسي على حجة روسو، رغم ذلك، أنها تفترض أن الناس تريد حقاً ما هو جيد بالنسبة لهم بدلاً من ما قد يقولون أنهم يريدون. تتلخص في القاعدة في مصالح الشعب–موقف الذي تساؤل الديمقراطية.

والفكرة الشعب بوصفه السيادي الجماعية في شكل من الأشكال؛ وهذا يعني أن كل سلطة هو المشتقة منها، عادة عن طريق التصويت الشعبي. لا يتم استخدام الاستفتاءات–الأصوات من قبل الجمهور على مسائل محددة–بشكل عام. بيد أن فكرة انتخاب ولاية أصبح هاما في بريطانيا. ويطرح طرف الذي يسعى الانتخابات بيانا لسياساتها. يحصل على أصوات أغلبية–، أو مكاسب بأغلبية المقاعد، وفي بريطانيا على الأقل هو ليس في كل نفس الشيء–وثم يدعى على تفويض من الناخبين لتلك الأنشطة وقالت أنها ستقوم مزيد من الدقة،. هذا الادعاء غير مشكوك فيها حتى بالنسبة لتلك السياسات التي كانت القضايا الرئيسية في الحملات الانتخابية. قد تتصل تصويت لصالح طرف العامة النهج، صورتها، والأفراد الذين يشكلون جزءا من ذلك، أو السياسات الأخرى في حزمة وقد عرضت على الطرف. ومن المؤكد أنه لا يمكن اتخاذها كالموافقة على جميع السياسات التي تنتهج الطرف. للقضايا التي تميل إلى أن تكون نسبيا طفيفة في الشروط الانتخابية–مثل المسائل

المتعلقة بإصلاح إعانات الضمان الاجتماعي، أو قيمة للمال في الخدمات الصحية–المطالبة بالإجمال لا يمكن الدفاع عنه. يمكن المطالبة بتشكيل حكومة منتخبة عن طريق عملية مقبولة كالديمقراطية بعض الشرعية على هذا الأساس، لكن هذا ليس هو نفس قوله أنها تفعل ما الناس تريده.

الانتخابات بصورة عامة تعتمد على مبدأ حكم الأغلبية. وهناك عدد من المبررات لهذا التقليد. وسيطة واحدة أن رأي الأغلبية هو أفضل تمثيل متاح لتوافق في الآراء–فالآراء المشتركة ويريد. وحتى لو اختلف بعض الناس، عد رؤساء، كما ستيفن فيتزجاميس ذات مرة علقت، هو أفضل من كسرها. ولكن هذا مبدأ خطير، نظراً لأنها يمكن أن تخضع الأقلية لطغيان الأغلبية. يمكن تبرير عزل الأشخاص المصابين بأمراض عقلية من المجتمع، أو الفصل السابق من الأقليات العرقية في المدارس في الولايات المتحدة، وفقا لرأي أغلبية، وبالرغم من التأثير كان لها في الأفراد.

وجهة نظر أكثر مكرا، والتي أعتقد أن أفضل تمثل المواقف للديمقراطية في بريطانيا والولايات المتحدة، وهو أن أغلبية الأصوات تمثل تحالفات ناجحة للمصالح. ماديسون، أحد مؤسسي الاتحاد الأمريكي، القول بأنه طالما كانت هناك أي فصيل الدائم لإعطاء قاعدة يتفق الفريق على الآخرين، التصويت بالأغلبية فعالية ستراعي جميع وجهات النظر للمواطنين. أنها ذات أهمية كبيرة في جمهورية، وكتب، ليس فقط لحراسة المجتمع ضد اضطهاد الحكام، ولكن لحراسة جزء واحد من المجتمع ضد الظلم والجزء الآخر. وتوجد مصالح مختلفة بالضرورة في فئات مختلفة من المواطنين. إذا كانت أغلبية تكون متحدة بمصلحة مشتركة، سوف تكون حقوق الأقلية غير آمنة. هناك سوى طريقتين لتوفير ضد هذا الشر: واحدة عن طريق إنشاء إرادة في إينديبيدينت مجتمع الأغلبية–هو المجتمع ذاته؛ أخرى، بفهم في المجتمع أوصاف منفصلة الكثير من المواطنين كما سيتم تقديم مزيج ظالم من أغلبية على العموم واردا جداً، إذا كان ذلك غير عملي لا. (٥١ الفيدرالية، ١٧٨٨، p.311)

بن وبيترز تشير إلى أن أحد عناصر أساسية للديمقراطية أنه ينبغي إعطاء كل ادعاء جلسة استماع (١٩٥٩، p.354). وهذا ضروري لكفالة كلا الفريقين قادرون على تشكيل ائتلافات. فإنه يؤكد الارتباط بين مفهوم الديمقراطية والحقوق؛ هو الفهم المشترك الديمقراطية في الغرب

ديمقراطية ليبرالية التي هي صون حقوق. توسيع نطاق هذه الحقوق تشمل الرعاية الاجتماعية ليست متأصلة في مفهوم الديمقراطية، ولكن فكرة مارشال المواطنة عن كثب يعرف الديمقراطية مع الحقوق ودولة الرفاه؛ وتوفير الرعاية الاجتماعية في مصالح المواطن، وهي ضرورية للمشاركة في المجتمع.

وهذا موقف مثالية. لقد حاولت النظريات البديلة للديمقراطية تعكس، بدقة أكبر، ما يحدث في الواقع. هو الحال بالنسبة لحكم الأغلبية أنه يوفر اتفاقية مريحة، لإنشاء نموذج مساءلة للحكومة احترام حقوق الشعب وتحمي مصالحهم. الدالة الديمقراطية، بهذه الحجة، لانتخاب الممثلين الذين تقرر، لا وفقا لإرادة الناخبين، ولكن وفقا لمصالحهم، وهم مسؤولون عن أعمالهم في الانتخابات، ويصف شومبيتر هذه كمنافسة بين المجموعات lite الذين يرغبون في تشكيل حكومة. الأسلوب الديمقراطي، يكتب، هو ذلك الترتيب المؤسسي للتوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق نضال تنافسية تصويت الشعب. (١٩٦٧، p.173)

قبول الفصائل المتنافسة في شرعية الانتخابات كآلية لتحديد الذين ينبغي أن يكون في السلطة، وترتيب شؤونهم بغية القبض على أغلبية الأصوات. وهذا يعني أنها محاولة على حد سواء للتمييز بين سياساتها من مجموعة أخرى في الوقت نفسه في محاولة لعقد الأرضية.

وهذا جذابة من الناحية نظرية، لأنه يبدو أن تشرح طريقة عمل حكومة تمثيلية في الشروط التي يمكن تطبيقها بسهولة على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ضعفها الرئيسية تكمن في بساطته جداً . لا وضوح يفسر، على سبيل المثال، عمل الديمقراطيات متعددة الأحزاب، وأفكار مثل ولاية، والتقاليد البرلمانية أو دور السياسيين الأفراد كممثلين للدوائر الانتخابية. بل أنها تقدم بعض التنبؤات حول الطريقة التي من المرجح أن تتصرف الأطراف. أنها سوف تنتج مجموعات سياسات، ليس كثيرا تعد تحسينات محددة فيما يتعلق بإظهار أنها توفر بديل ذي مصداقية في الحكومة. وهم، ثم، كما يحتمل أن التأكيد على النهج والصورة والنجاحات السابقة–تسعى إلى تمييز أنفسهم من خصومهم–كطرق لجذب صوتا.

قضايا الرعاية الاجتماعية من المحتمل أن يتم تضمينها في الحزمة، لكنها ليست بالضرورة المركزية للنظام الأساسي للحزب. الرعاية الاجتماعية من شأنه أن يكون، ونتيجة المحيطة بالعملية الانتخابية.

وتعكس القرارات التي اتخذت في مجال السياسة الاجتماعية أقل، ثم رغبات الشعب من أولويات السياسيين، وتخضع لضغوط من جماعات الضغط المنظم، وتأثير وسائل الإعلام والنظام القانوني، والإدارة وحجج الخبراء في هذا المجال. بانتنغ (١٩٧٩) يعطي أمثلة لهذه التأثيرات في دراسات الإسكان والضمان الاجتماعي وسياسة التعليم في الستينات. أنه يتتبع بخمس مراحل عملية صنع السياسة العامة: الوعي بالمشكلة؛ بروز (أو إبراز)؛ تعريفه؛ مواصفات للبدائل؛ والاختيار بين البدائل. هذا نموذج مفيد، لأنه يستمد من الاهتمام في كل مرحلة لمختلف التأثيرات على السياسة العامة والمسائل المتعلقة بتفسير.

قد يكون على سبيل مثال إعادة النظر الممارسة في حالات الإساءة إلى الأطفال التي أعقبت التحقيق في وفاة ماريا كولويل. (دس، ١٩٧٤) وقالت أنها طفل المكفول الذي توفي بعد أشهر إهمال. العديد من الوكالات كان يعرف شيئا عن حالتها الصحية، ولكن قد لا وضعوا معا معلومات يمكن أن تؤدي إلى العمل لإنقاذ حياتها. الوعي العام والسياسي بالمشكلة تم إنشاؤه عن طريق وفاتها؛ كان به بروز تحددها لجنة التحقيق، والأهم من ذلك اهتمام الصحافة. تم تعريف المشكلة في الصحافة، وليس كقضية لإساءة المعاملة من قبل المسؤولين الكبار، ولكن إهمال من جانب الأخصائيين الاجتماعيين. نتيجة لذلك بدائل محددة، تتعلق أساسا بممارسات وكالات. التدابير التي لم تكن تعتبر حقاً بحقنه ضخمة من الأموال المركزية في رعاية الأطفال، وزيادة عقوبات رادعة لمقدمي الرعاية، إلغاء العقوبة البدنية في المنزل أو تمديد حقوق الطفل ضد مقدمي الرعاية؛ ولم تكن هذه الطرق التي قد تفسر المشكلة. الاختيارات على المستوى المحلي وشملت تشديد الإشراف على الأسر، وزيادة الإشراف على الأخصائيين الاجتماعيين في العمل، أولوية أكبر نظراً لإساءة معاملة الأطفال بالنسبة إلى المسؤوليات الأخرى، ووضع ترتيبات جديدة لخدمة التنسيق؛ على الصعيد الوطني، "عمل الأطفال" التي أدخلت أشكالاً جديدة من الوصاية. معقولة في حد ذاتها، هذه التدابير تبين فيما بعد أنها واضح غير كافية لوقف المد الاعتداء.

نموذج بانتنغ وصفية أكثر منها تحليلية. فهو يساعد على نفش من مراحل العملية، ولكن أنها لا تفسر لماذا بعض تدابير تحقيق مكانة بارزة عند البعض الآخر لا. لا يكفي حاجة إلى الاعتراف ببعض الاستجابة لبذل. هناك، على سبيل المثال، واضحة حاجة في الوقت الحالي في المملكة المتحدة للخدمات المقدمة للأشخاص الذين لا مأوى لهم واحد،

ولكن هذه الخدمات لا تتوفر عموما بالدولة (أن الحكومة تسعى حاليا إلى الانسحاب حتى من التزام قليلاً فقد) ومساكنهم هو عمل الأيسر للتبرعات والسلطة التقديرية الإدارية. قبل القيام بأي شيء، قد حاجة إلى أن تترجم إلى قضية. قاعة et al. السمة بروز القضايا إلى ثلاثة عوامل: الشرعية والدعم والجدوى. (١٩٧٥) الشرعية يعني أن تدبير مقبول من حيث المبدأ، على الأقل من المسؤولين عن اتخاذ القرارات. الدعم يعني أن التدبير هو تشجيع من الناس الذين هم في وضع لممارسة الضغط في اسمها. (فإنه لا يعني بالضرورة دعم الانتخابية.) جدوى يعني أن سياسة يجب أن يكون عمليا. والقول ما إذا كانت تعتمد مكانة بارزة في التطبيق العملي؛ بعض التدابير التي تم تمريرها في السياسة الاجتماعية يمكن وصفها بغير واقعية تماما. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، القديمة الناس لديك عدد من الحقوق في القانون، بما في ذلك حق في الاحترام، والتي غير قابل للتطبيق تماما. (بيرغمان، في المجلس، ١٩٦٩) وفي المملكة المتحدة، تنقل المرضى المزمنين والأشخاص المعوقين لسنة ١٩٧٠ حتى ولو كان هناك لا الموارد المتاحة الوفاء بالالتزامات التي خلقها. وكان الحجة التي أدلى بها أنصارها أن الموارد يمكن أن تتاح في الوقت المناسب؛ الشيء المهم أن تقبل المبدأ. (غولد، توبليس، ١٩٨١) بل أصبحت مسألة ذات أولوية لأهمية أكبر في وقت يتسم بالتقشف الاقتصادي. ولا يكفي لمشكلة تكون معروفة، معترف بها، وقبلت كأساس شرعي للعمل؛ كما يجب أن يكون أكثر بروزا، وأكثر شرعية، دعم أكثر فعالية من غيرها من القضايا التي تتنافس للاهتمام. هذا تعتمد اعتماداً حاسما على درجة النسبية للدعم بالمقارنة مع الأهداف الأخرى. نظراً لأن القضايا الاقتصادية تميل إلى أن تكون موقعا بارزا على القضايا الاجتماعية، السياسة الاجتماعية عادة ما تكون مشروطة بالموارد.

هذا يصف العملية السياسية مألوفة ومقبولة على نطاق واسع كنموذج مشروعة للحكومة؛ ويبدو، معظمها، العمل. ولكن القول ما إذا كان لديها الكثير لتفعله مع الديمقراطية على الإطلاق. ولعل مطالب شرعية ودعم تشير إلى أن العملية حماية مصالح الشعب. لكن حتى لو أنها تحمي مصالح الشعب–وليس كل شخص يعتقد أن يفعل–القاعدة في مصالح الشعب ليس نفس كقاعدة لهم.

الديمقراطية وتقرير المصير:

بنيامين ثابت، فيلسوف ليبرالي فرنسي، قال أن هناك جزءا من كل فرد وقلق له أو لها، ولا أحد آخر. وبالمثل، كان هناك جزء من كل العلاقة التي كان القطاع الخاص إلى الأشخاص المعنيين. وهذا المبدأ يشمل مجموعات صغيرة ومجموعات كبيرة، والمجتمعات المحلية والمناطق. (١٨١٥) يربط هذا الحجة تقرير المصير مع الحكم الذاتي والاستقلال الوطني.

وكثيراً ما تدار الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي. في بريطانيا، المدارس، هي الخدمات الاجتماعية الإسكان والشخصية حكرا على الحكومة المحلية. استخدمت الحكومة المحلية أيضا لتكون مسؤولة عن الصحة والضمان الاجتماعي، بل أنها فقدت لهم بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحكومة المركزية. (أنها خسرت أيضا مسؤولياتها للغاز، والمياه، والكهرباء، وقدرا كبيرا من السيطرة على الشرطة وخدمات الإطفاء، وقدرته على السيطرة على شؤونها الخاصة كانت مقيدة إلى حد كبير. يبدو من الإنصاف أن نقول أن الحكومة المحلية في بريطانيا في الانخفاض).

ومن الناحية النظرية، قد الحكومة المحلية أربع مزايا كبيرة على الحكومة المركزية. أولاً، أنه يعطي الناس في مجتمع محلي درجة أكبر من الاستقلال الذاتي الجماعي من السيطرة المركزية لا. وثانيا، لأن كل شخص لديه رأي أكبر في الحكومة المحلية في الحكومة الوطنية، أكثر خضوعا للمساءلة. ثالثا، أنها بعد أقل من الناس الذين تخضع حاليا، وحتى أكثر استجابة. ورابعاً، أنها أكثر ديمقراطية، لأنه ينشئ منتدى فيه بعض الأنشطة التي طغت على الساحة الوطنية يمكن أن تصبح جزءا من النقاش السياسي. ومع ذلك، يسقط الحكومة المحلية في بريطانيا بعض الطريق أقل من هذا المثل الأعلى. انتخابات الحكومة المحلية لا تجتذب قدرا كبيرا من الاهتمام، وأنماط التصويت تميل إلى أن تكون أكثر للقيام مع سياسة الحزب الوطني من القضايا المحلية. وهذا يقلل المساءلة المباشرة من الممثلين المحليين لأعمالهم. وتقتصر المرونة والاستقلالية. وهناك طائفة واسعة من الحكومة المركزية الضوابط التي تحد من سلطتها التقديرية–إلى حد كبير، ولكن ليس حصرا، من خلال الآليات المالية، والتعريف القانوني لسلطات السلطة المحلية. يمكن أن تمنع الحكومة المركزية الحكومة المحلية من الاضطلاع بأنشطة معينة. الحكومة المحلية تتمتع باستقلالية كافية كبح وتيرة الحكومة المركزية بسحب قدميه لفترة من الوقت، ولكن التحدي السافر غير عادية. أما بالنسبة للقدرة

على الاستجابة، على الأرجح مناطق الحكم المحلي كبير جداً بالنسبة لها أن تكون حساسة حقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية الصغيرة داخل حدودها، وعلى الرغم من أنه من الممكن على الأقل لتوفير الخدمات في حي صغير، الجسم المسيطر يمكن البعيد من هذه المجتمعات في الممارسة كما الحكومة المركزية من به المحلي المكاتب.

وكان عدم كفاية الهياكل الموجودة في جذور الكثير من الاتجاه إلى المشاركة في الخدمات الاجتماعية. المشاركة يعود إلى طريقة عرض للديمقراطية كما يشارك فيها الناس العملاء، والمستهلكين والعمال و مجتمعات مباشرة في القرار عملية صنع القرار. الحركة تنبع من ثلاثة مصادر رئيسية: المثالية القديمة للديمقراطية، وتناولها في الجزء الأول من هذا القرن من سينديكاليستس، الذي يعتقد في تحكم العمال؛ خوف البيروقراطية التي حددها حايك (١٩٤٤)؛ وانهيار الاحترام تجاه الخبراء الذي كان يدير الخدمات مثل الإسكان والتخطيط والنقل. وكان في مجال التخطيط أن مشاركة البلدان المتقدمة النمو بشدة في بريطانيا. الدامر ولاهاي (١٩٧١) تعطي عدة أسباب لهذا الاتجاه. في جزء منه، وضع هذه السياسة من خلال تقليدا للاتجاهات السائدة في الولايات المتحدة. كان هناك زيادة اهتمام العام في الحفظ.

التأخير في النظام السابق كان سببها المتظاهرين النشطة والتنازعيه، الذين قد تسببت التطورات لطحن لوقف. وقد أصبحت معترف بها التخطيط كنشاط سياسي. كان المنتدى لمجموعات للتعبير، الموارد ومجتمعات الطبقة الوسطى سياسيا ماهراً لجعل قضيتهم وهو تأخير تشييد ثالث مطار في لندن لأكثر من عشرين عاماً توضيح رائع ومبدأ بحث في الأماكن العامة أصبح إضفاء الطابع المؤسسي على (الكيان التشغيلي المعين، ١٩٦٩) اعترافاً بحقيقة أن السياسات قد أصبح غير قابل للتطبيق دون ذلك.

الحال بالنسبة للمشاركة، ويقول ريتشاردسون (١٩٨٣، ch.4)، هو على حد سواء لأنه يعزز القدرات الشخصية للمشاركين، وأنها تشكل وسيلة لصنع القرار. أنها إنمائية لأنه يعطي الناس شعور بالسيطرة على حياتهم؛ كانت تربى لهم حول السياسة والسياسات؛ فهو يوفر الفرص للتعبير عن الذات؛ أنه يجعل من الممكن تحديد والتصرف في مصالح المشتركين، أو، على الأقل، وفقا لما يريد المعرب عنها. المشاركة ويسهل عملية صنع القرار بمساعدة التفاهم المتبادل بين الأطراف؛ فإنه يجعل للكفاءة بالمساعدة على تطابق السياسات

للأهداف، وقبل إصدار الموافقة في المراحل الأولى؛ ينشر على توزيع السلطة، التي أكثر عما قريب؛ وهو يحمي الناس الذين يتأثرون بالقرارات. ضد هذا، يمكن القول أن المشاركة قد تكون غير تمثيلي، تحبذ النشطاء بدلاً من كل شخص له مصلحة.أنها تستغرق وقتاً طويلاً جداً . (التعاونيات بعض المستأجرين جعل ميزة كبيرة لحضور الاجتماعات في الواقع، والناس لا يمكن تخصيص المنازل إذا أنهم لا يذهبون. ويبدو هذا بالنسبة لي عبئا لا يطاق على الأشخاص الذين ليس لديهم إلا خياراً كافياً فيما يتعلق بأماكن إقامتهم؛ هناك أشياء أكثر أهمية بكثير للقيام مع أمسية.)

وربما أهم من ذلك، التركيز على مشاركة يفشل للاعتراف بأنه قد يكون هناك تضارب في المصالح، حيث يجب أن يخسر حزب واحد. لقد أصبح من المألوف، في توفير الإسكان مجلس الأمن، لصالح مشاركة أكبر من جانب المستأجرين. كولن وارد، على سبيل المثال، دفعت لسلطة المستأجرين تشغيل بهم العقارات؛ ويستشهد بالمثال أوسلو، حيث يجادل بأن العديد من المشاكل المرتبطة بالسكن المجلس في بريطانيا لا تنشأ للمستأجرين تملك سلطة تؤثر على بيئتهم (١٩٧٤).

ويدعي أن السلطة (١٩٨١)، مستفيدة من الخبرة في هولواي المستأجرين التعاونية وتالس هيل، أن نجاح العديد من مشاريع إدارة الخاص يعتمد على مدى التي تستطيع أن تؤثر على البيئات الخاصة بهم المستأجرين. هذا فعل مفهومة للنهج البيروقراطي والأبوية للسلطة المحلية العديد من المساكن الإدارات، والتأكيد على مشاركة يستند بمحاولة جديرة بالثناء للتغلب على بعض من هذه العيوب من خلال العمل الجماعي. ولكن كما كرادوك تشير إلى آثار أنظمة قائمة على المشاركة قد تكون فعلا للحد من قوة آراء الأقلية داخل المجموعة المستأجر، وقد تعطي المشاركة السلطة المستأجرين على حساب من الآخرين (١٩٧٥، م-٢٣). قد يكون التأثير لتعيين بعض الفقراء المحرومين، المستأجرين، ضد الآخرين الذين يتم تنظيم أقل أيضا. المجلس المستأجرين ليست المجموعة الوحيدة التي لها مصالح في حاجة إلى الحماية. وهي الأطراف الفاعلة الرئيسية في منافسة على الموارد الشحيحة؛ يعارض بوضوح وقوة لكثير من الناس الذين يرغبون في الانتقال إلى مساكن مجلس بمصالحها. العديد من المستأجرين الأمل المعقول تماما، تحسين وضع الإسكان بنقل إلى منطقة أفضل. العديد من مقدمي طلبات الحصول على إسكان أبناء وبنات المستأجرين المجلس، الذين

يعيشون معهم أثناء انتظاره للسكن، والمستأجرين من المرجح أن تفضل مطالباتهم على الآخرين الذين يريدون مجلس الإسكان.

وهذا يعني أن الناس خارج قطاع المجلس من المرجح جداً أن يكون وضع في وضع غير مؤات رئيسية في التنافس على الموارد. وهذا يشمل الناس في الإيجارات الخاصة، الشاغلين للإسكان غير مرضية، وأشخاص من خارج المنطقة؛ الجماعات التي سيتم استبعادها من المحتمل أن تشمل، بين أمور أخرى، الأقليات العرقية، وضحايا العنف المنزلي في السكن الخاص، والناس خرجوا من مؤسسات الصحة العقلية.

أرنستين (١٩٧١) يصف سلم لمشاركة المواطنين، بدءاً من العلاج والتلاعب إلى إعلام، استشارات، إرضاء، الشراكة، وتفويض السلطة، وفي نهاية المطاف، السيطرة على المواطن. هذا ويرى المشاركة كثيرا جداً من حيث الصراع بين لنا (الجماعة) و لها (المسؤولين). ولكن العديد من القرارات تعتمد في أنواع أخرى من الصراع. يتم الاحتفاظ القرار من جانب السياسيين والمسؤولين بغية حماية مجموعة واحدة ضد أخرى. في الممارسة العملية، قد يكون دور لها التحكيم حيث يوجد صراع مصالح والديمقراطية القائمة على المشاركة غير قادر على توفير مرضيا الجواب.

الديمقراطية والرفاهية:

فمن الممكن تحديد عدد من العناصر في نظرية الديمقراطية التي ترتبط مع التزام بالرعاية الاجتماعية. الفكرة القائلة بأن الحكومة يجب أن تكون في مصلحة الشعب يحكم أساسي على حد سواء. الرأي القائل بأن الناس أفضل قضاة مصالحها الخاصة (هو رأي الجميع لا تشاطر) يعني ضمناً ضرورة بعض الآليات التي تسمح لهم بأن تقرر على الرغم من أن هناك فرقا كبيرا بين قائلا أن الناس فرادى القضاة أفضل لمصالحها الخاصة وهي مجتمعة القضاة أفضل. التركيز على التنمية الشخصية، وتقرير المصير والتعليم للمسؤولية والاستقلال هي الأهداف التي قد تشترك في خدمات الرعاية الاجتماعية. ولكن أيا من هذه الحسابات حقاً لقوة الروابط بين الأفكار، وتحديد وثيقة الديمقراطية مع الرعاية الاجتماعية و دولة الرعاية تبدو

ضعيفة. أكثر أهمية، كما أعتقد، الرابطة التاريخية للمفاهيم الديمقراطية مع الحقوق والمواطنة والمساءلة. وبدون هذه المبادئ، ستكون الديمقراطية لا قيمة لها.

الأمور في هذا الشأن حول ديمقراطية قد لا علاقة لها بالمثالية التقليدية.

هناك عدد من المشاكل تنبع من التركيز على المثل الأعلى. قد يكون هناك مزيد من الضغط على النموذج–سلطة شخص هو المنتخبة ديمقراطيا، والتعبير عن الآراء بأنها تمثل المجتمع أو غالبية–يزيد على المضمون، وما إذا كان يجري احترام حقوق ومصالح تدبير في. قد تكون السياسات المعنية أكثر مع الديمقراطية من حقوق للرعاية الاجتماعية–انتخاب حكام الأصل إلى المدارس، أو إنشاء "لجان استشارية المستأجرين"، أي ضمان بأن الناس المتضررين من أي إنصاف. والتركيز على نماذج ديمقراطية قد تؤدي إلى تشويه للتصور بشأن كيف تصنع القرارات في الواقع. وتوحي بعض النقاد المطالبة أن تكون الديمقراطية قد تصبح وسيلة لإضفاء الشرعية على السياسات في مصالح عدد قليل.

obeikandl.com